

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيحات

العدد	الصادر في ١٤ ذى الحجة سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٤٢	الموافق (١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

00425504

إسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهاً

العدد	الصادر في ١٤ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٤٢	الموافق (١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

محتويات العدد:

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

- قرار رقم ٦٠٨ لسنة ٢٠١٣ بتعديل أقدمية السيد / إبراهيم عبد الوهاب
السعيد قابل - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية ٣
- قرار رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١٣ بالموافقة على إعادة تخصيص مساحات من الأراضى
المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح الهيئة العامة للتنمية السياحية .. ٤

قرارات رئيس مجلس الوزراء

- قرار رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٣ باعتبار المرحلة الأولى من مشروع إنشاء
وصلة حرة تربط كوبرى فوة على النيل بطريق المحمودية - دمنهور
(محور الليشى) من أعمال المنفعة العامة ١٧
- قرار رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠١٣ بتعديل نطاق الوحدة المحلية لمركز أبشواى
بمحافظة الفيوم ٢٠
- قرار رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠١٣ باعتبار مشروع إقامة خط انحدار
لمشروع الصرف الصحى بناحية ناهيا - محافظة الجيزة
من أعمال المنفعة العامة ٢١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠٨ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ٢٧/٤/٢٠١٣ فى الطعن
رقم ١١٤٩٥ لسنة ٤٧ ق عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُعدل أقدمية السيد / إبراهيم عبد الوهاب السعيد قابل - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية
ليكون سابقاً على السيد/ محمد محمود الحسينى يوسف ولاحقاً للسيد/ أحمد مصطفى
أحمد الجوهري نائبي رئيس الهيئة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأماكن الدولة الخاصة ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادر بشأن البيئة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٩٢ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط
استخدامات أراضى الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضى الدولة
حتى عام ٢٠١٧ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٤ لسنة ٢٠٠٩ ؛
وبناءً على ما عرضه المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ووفق على إعادة تخصيص المساحات المبينة فيما بعد من الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح الهيئة العامة للتنمية السياحية ، وذلك وفقاً للخرائط والجداول المرفقة ،
لإستخدامها فى الأنشطة السياحية :

م	المنطقة	المساحة (بالكم ^٢)
١	رأس سدر	٤٥٥,٨٠
٢	القيوم	١٩٤,١٠
٣	خليج العقبة	١٧٩٦,٢٠
٤	العين السخنة	٤٠٤,٤٠

٢	المنطقة	المساحة (بالكم ^٢)
٥	أسوان	٢٣٤٧,٨٢
٦	البحر الأحمر	١١٤٢٣,٥٠
٧	الأقصر	١٠,٥٠
٨	الساحل الشمالى الشرقى	٨٦,٥٠
٩	الساحل الشمالى الغربى	١٧٩٨,٦٠
الإجمالي		١٨٥١٧,٤٢

(المادة الثانية)

تقوم الهيئة العامة للتنمية السياحية بمراجعة الأجهزة المختصة بوزارة الدفاع قبل تخصيص أية مساحة من المساحات المشار إليها وذلك لاستقطاع الأراضى الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية منها لأغراض السرية والأمن وللحصول على قواعد وشروط الاستخدام التى ترى الالتزام بها فى المشروعات السياحية المقترح تنفيذها من وجهة النظر العسكرية قبل البدء فى التنفيذ .

كما تلتزم الهيئة بالحصول على الموافقات اللازمة من أجهزة الدولة المختلفة والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة أو أى قوانين أخرى قبل البدء فى تنفيذ المشروعات السياحية المقترح تنفيذها على المساحات الميينة فى المادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

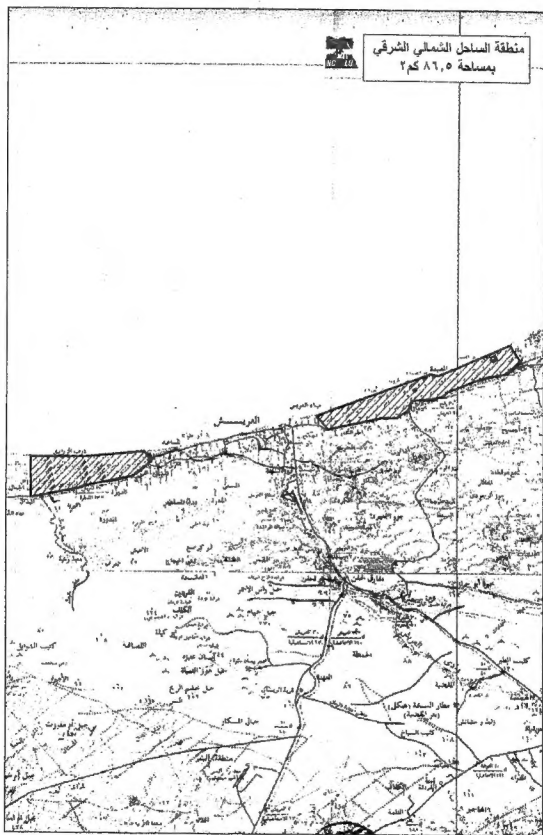
(الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

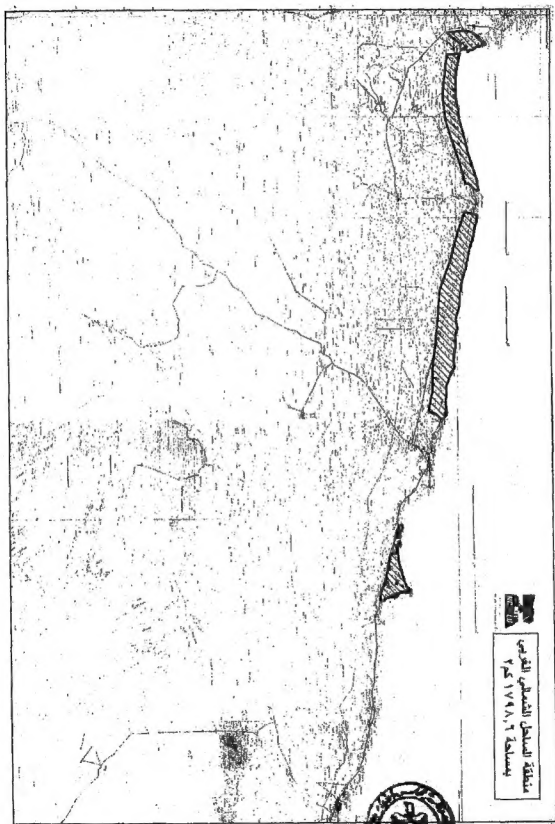
عبدلى منصور

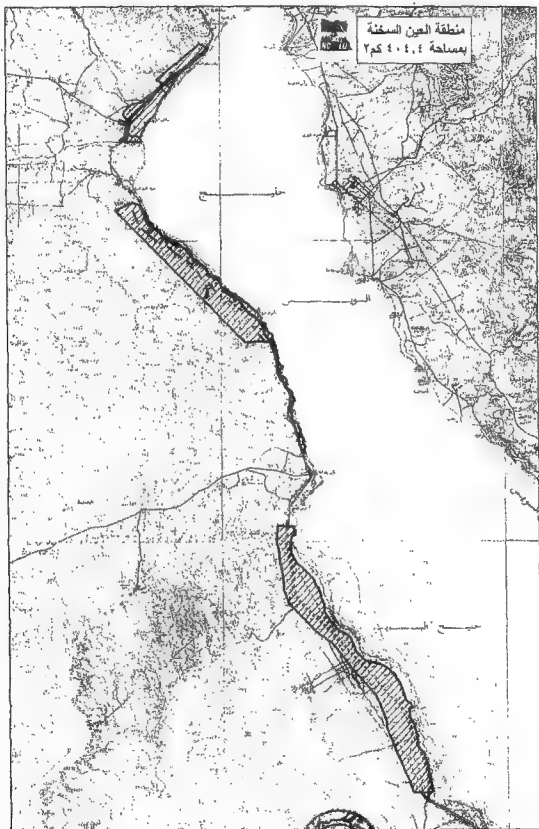


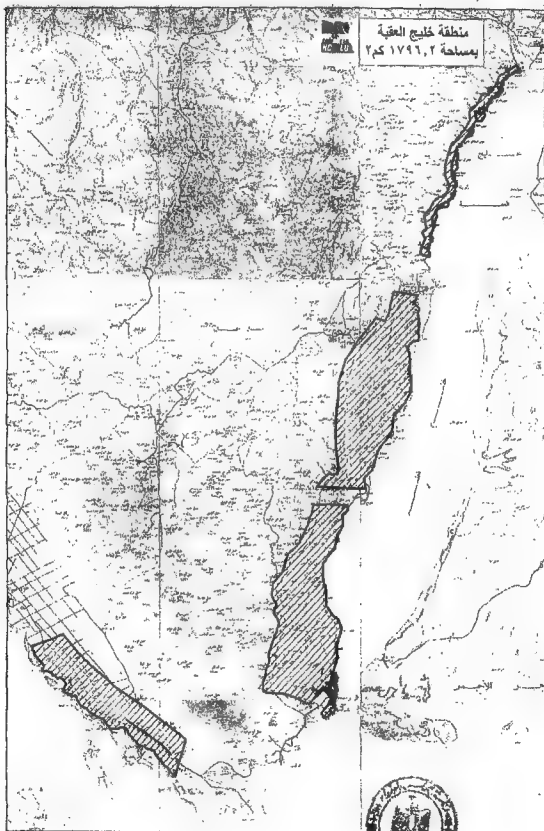
مساحات أنشطة السياحة

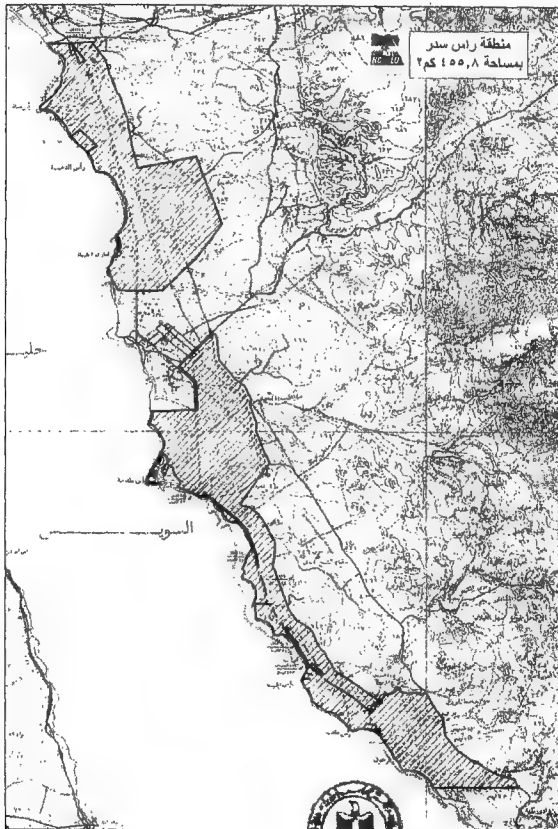
م	المنطقة	المساحة (بالكم ^٢)
1	رأس سدر	455.80
2	الفيوم	194.10
3	خليج العقبة	1796.20
4	العين السخنة	404.40
5	أسوان	2347.82
6	البحر الأحمر	11423.50
7	الأقصر	10.50
8	الساحل الشمالي الشرقي	86.50
9	الساحل الشمالي الغربي	1798.60
إجمالي مساحات المناطق		18517.42
10	أنشطة السفارى	99690.50

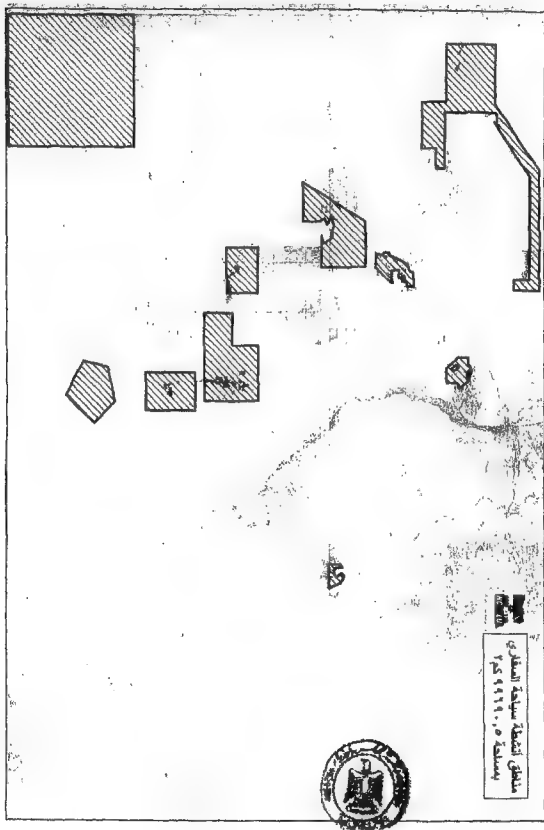


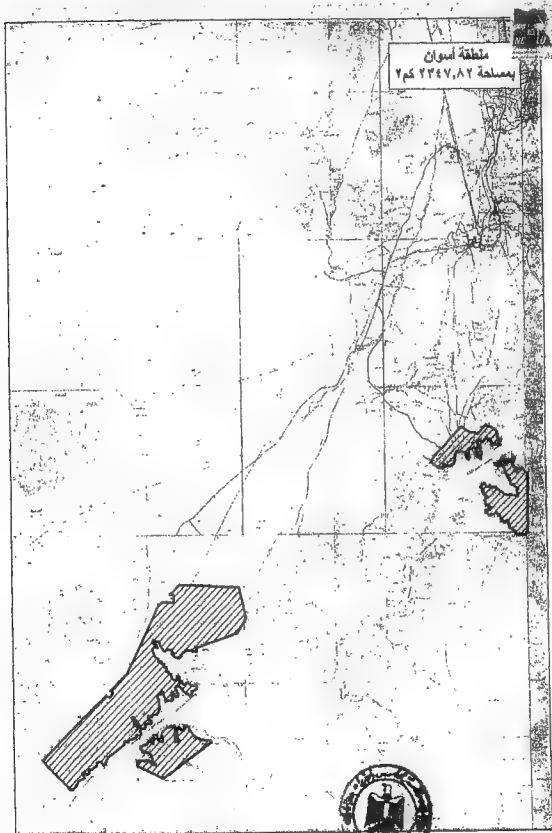














قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة المرحلة الأولى من مشروع إنشاء وصلة حرة تربط
كوبرى فوة على النيل بطريق المحمودية - دمنهور (محور الليشى) بطول حوالى ٧,٥ كم
من إجمالى طول الوصلة البالغ ١٦ كم ، وذلك على النحو المبين بالملحوظة الإيضاحية
والخرائط المساحية المرفقة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ .

(الموافق ١٦ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٣
باعتبار المرحلة الأولى من مشروع إنشاء وصلة حرة تربط كوبرى فوة على النيل
بطريق المحمودية / دمنهور (محور الليثى) بطول حوالى ٧,٥ كم
من أعمال المنفعة العامة

فى إطار خطة وزارة النقل للربط بين محافظات الجمهورية عن طريق إنشاء وصلات
لربط كهارى النيل بالطرق الرئيسية الواقعة شرق وغرب النيل ومنها تنفيذ المرحلة الأولى
من مشروع إنشاء وصلة حرة تربط كوبرى فوة على النيل بطريق المحمودية / دمنهور
(محور الليثى) بطول حوالى ٧,٥ كم من إجمالى طول الوصلة البالغ ١٦ كم ؛
صدر قرار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة البحيرة بالموافقة على أعمال نزع ملكية الأراضى
التى يمر بها المشروع بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٠ (مرفق) .

وردت موافقة وزارة الزراعة بكتابها رقم (٣١٣) بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٣ على نزع ملكية
الأراضى اللازمة لتنفيذ مشروع إنشاء وصلة حرة تربط بين الكوبرى العلوى على نهر النيل
(فرع رشيد) أمام مدينة فوة وبين طريق محور المهندس / أحمد الليثى بدمنهور بطول ١٦ كم
بمساحة ١٩٠ فداناً بنطاق محافظة البحيرة (مرفق) .

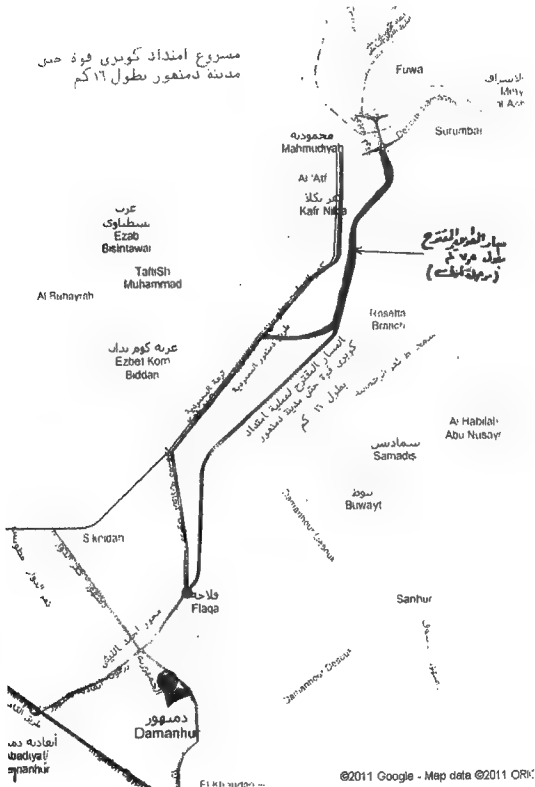
تم إيداع مبلغ (٢) مليون جنيه بشيك رقم (٢٩١٦٠٢٥) بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٣
بخزينة الهيئة المصرية العامة للمساحة كدفعة تحت الحساب (مرفق) .
مرفق طيه خريطة مساحية موضح عليها خط سير المشروع .

نتشرف بأن نرفق طيه مشروع القرار الوزارى بشأن اعتبار تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع
إنشاء وصلة حرة تربط كوبرى فوة على النيل بطريق المحمودية / دمنهور (محور الليثى)
بطول حوالى ٧,٥ كم من إجمالى طول الوصلة البالغ ١٦ كم من أعمال المنفعة العامة .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وخالص التقدير

تحريراً فى ٣٠/٧/٢٠١٣

وزير النقل

أ. ه. مهندس / إبراهيم النديمى



قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠ ؛
وعلى قرار محافظ الفيوم رقم ٢٥١ لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُعدل نطاق الوحدة المحلية لمركز أبشواى بمحافظة الفيوم ، ليصبح على النحو التالى :
مدينة أبشواى (عاصمة المركز) .

والوحدات المحلية لقرى : (أبو كساه - سنرو القبلىة - العجميين - طبهار - الخالدية -
النصارىة - شكشوك - أبو شنب) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ .

(الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠١٣

باعتبار مشروع إقامة خط انحدار لمشروع الصرف الصحى
بناحية ناهيا - محافظة الجيزة من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزح ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٣ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ خط انحدار الصرف الصحى بناحية ناهيا -
محافظة الجيزة والذي يقع بأحواض دابر الناحية فقرة (١٨) والجرد والبقوط فقرة (١٠)
بسطح ٨ قراريط و٦ أسهم تقريباً ولصالح الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
بالمادة السابقة والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى
الإجمالى المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
بخصوص إصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ خط انحدار
لمشروع الصرف الصحى بناحية ناهيا - محافظة الجيزة
أتشرف بعرض الآتى على سيادتكم :

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى يتولى تنفيذ
مشروع صرف صحى متكامل متضمناً (محطة رفع ، وخطوط طرد ، وشبكات انحدار)
بناحية ناهيا - محافظة الجيزة .

والأمر يتطلب نزع ملكية قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ خط الانحدار عليها والتي تقع بأحواض
داير الناحية نمرة (١٨) والجرد والبقوط نمرة (١٠) بمسطح ٨ قراريط و٦ أسهم تقريباً
والمحددة على الخرائط المساحية أرقام (٦٢٥,٥/٨١٦ ، ٦٢٧/٨١٦) مقياس رقم ١ : ٢٥٠٠
وقد تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة وهى كالآتى :
١ - موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٢ - خطاب الإدارة العامة للشئون القانونية لمحافظة الجيزة والمتضمن السير فى إجراءات
نزع الملكية بموافقة المجلس التنفيذى للمحافظة باعتباره الجهة المختصة حالياً بإصدار الموافقة
على إقامة المشروع لعدم وجود مجلس شعبى محلى المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا .

٣ - موافقة المجلس التنفيذى لمحافظة الجيزة .

٤ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالجيزة .

٥ - التقرير الاستشارى المعد بمعرفة الإدارة العامة للتمثين والمتضمن القيمة التقديرية
تحت حساب التعويضات المبدئية لقطعة الأرض سالفة الذكر .

علماً بأنه تم إيداع مبالغ التعويضات بخزينة مديرية المساحة بالجيزة
بالشيك رقم (٢٥٣٨١٥٥) بتاريخ ١٦/٥/٢٠١١ بمبلغ إجمالي ٢٥٠٠٠٠ جنيه
(فقط مائتان وخمسون ألف جنيه لا غير) تحت حساب التعويضات كدفعة تحت الحساب ،
وحيث إن الأمر يتطلب إصدار قرار منفعة عامة ليتمكن الجهاز من تنفيذ المشروع
طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ :

لذا فالأمر معروض على سيادتكم للتكرم بالموافقة على إصدار قرار منفعة عامة
للأراضى اللازمة لتنفيذ خط الاتحاد عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين
والخرائط المساحية المرفقة ولصالح الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى .

والأمر معروض على سيادتكم

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

مهندس / إبراهيم محلب

الهيئة المصرية العامة للمساحة

مديرية المساحة بالجيزة

مكتب المشروعات

كشف حصر أسماء الملاك الظاهريين لخط طرد ناهيا

المستأجر	المالك	المسطح			رقم القطعة	الحوض	الناحية	مسلسل
		س	ط	ق				
	محمود رفاعي	-	-	٠٤	ص ١٠١	الجرذ والبقوط غرة (١٠)	ناهيا	١

يعتمد م

مدير مديرية المساحة بالجيزة

م/ (إمضاء)

الهيئة المصرية العامة للمساحة

مديرية المساحة بالجيزة

مكتب المشروعات

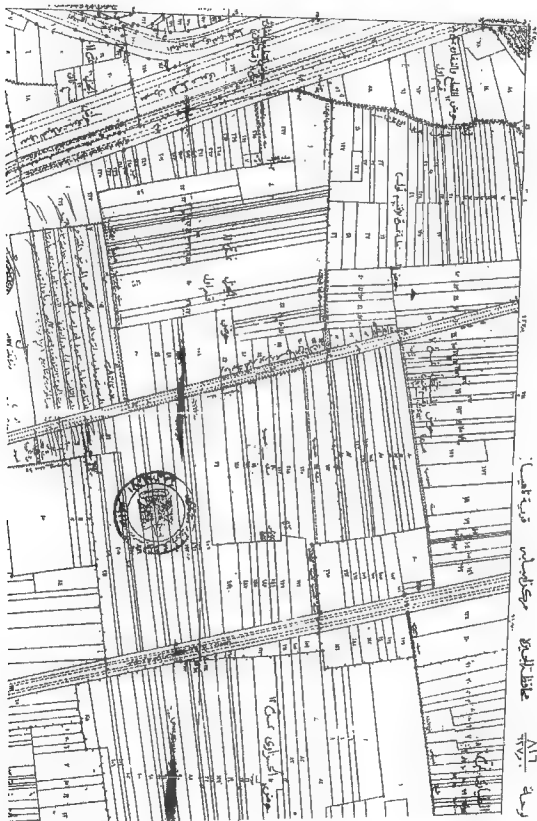
كشف حصر أسماء الملاك الظاهريين لخط طرد ناهيا

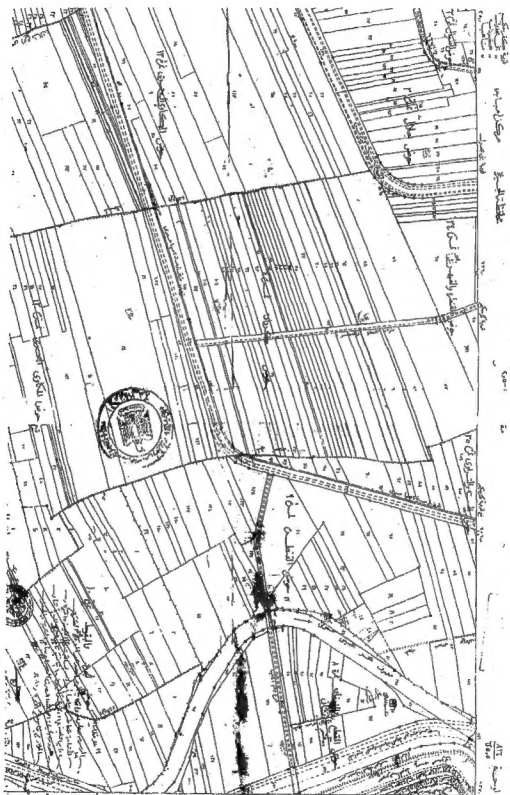
المستأجر	المالك	المسطح			رقم القطعة	الحوض	الناحية	مسلسل
		م	ط	ف				
	إبراهيم عيسى	-	٠٦	١١	ص ١٠٠	داير الناحية	ناهيا	١
	محمود رفاعى	-	٠١	١٠٠	ص ٤	فرد (١٨)	-	٢

يعتمد

مدير مديرية المساحة بالجيزة

م/ (إمضاء)





رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥١٧٣ س ٢٠١٣ - ١٦٠٤

